الأمم المتحدة

A/C.5/58/27

الجمعية العامة

Distr.: General
3 December 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الخامسة

البند ١٢١ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن تقرير اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (A/58/214 و Corr.1) عددا من التوصيات التي تترتب عليها آثار في ميزانية الأمم المتحدة. ووفقا لهدف المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يحدد هذا التقرير الآثار المالية المترتبة في الميزانية العادية في حالة إذا ما اعتمدت الجمعية التوصيات المقدمة إليها في تقرير اللجنة الدائمة.

وعليه، تبلغ الاعتمادات الإضافية المطلوب توفيرها في إطار الميزانية العادية ما قدره ١ ٥٨٩ ٩٠٠ دولار بعد إعادة تقدير التكاليف المترتبة على توصيات اللجنة الدائمة.

091203 091203 03-64376 (A)

أولا – المقدمة

١ – رصدت في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 1))، اعتمادات في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما لتغطية مساهمة الأمم المتحدة في تكاليف أمانة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

٢ – ففي الفقرة ١-٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وردت الإشارة إلى أن الميزانية الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لم تكن قد أعدت بعد في صورتها النهائية وقت إعداد الميزانية المقترحة، وأنها ستخضع بعد وضعها في صورتها النهائية للاستعراض من جانب لجنة الصندوق الدائمة والجمعية العامة. وسيقدَّم إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في تقرير اللجنة الدائمة بيان بما قد يترتب من آثار في الميزانية البرنامجية على الإجراء الذي ستتخذه اللجنة الدائمة والمقرر الذي ستتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بميزانية الصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣ – وفي الفقرة ١-٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وردت الإشارة إلى أن الاحتياجات المقدرة بما قيمته ٤٠٠ ٥٥٦ ٦ دولار (٣٠٠ ٨٩٦ ٦ دولار بمعدلات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) تتصل بحصة الميزانية العادية في تكاليف الأمانة المركزية للصندوق، باستثناء استرداد التكاليف المتوقعة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)).

ثانيا – الآثار المترتبة على تقرير اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٤ – أعد تقرير اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/58/214 و Corr.1) استجابة لاقتراحات رئيس الصندوق/أمين المجلس. واستنادا إلى تقرير اللجنة الدائمة، يتعين أن تتحمل الأمم المتحدة نفقات إضافية فيما يتعلق بتكلفة الأمانة المركزية للصندوق. وتمثل الاحتياجات الإجمالية البالغة ٨٠٠ ٠٤٥ ١٤ دولار حصة الأمم المتحدة في التكاليف الإدارية وتكاليف مراجعة الحسابات المتصلة بالصندوق.

٥ – وتنشأ الاحتياجات الإضافية عن التغييرات في ملاك الموظفين في الميزانية المقترحة للصندوق وزيادة تكاليف مراجعات الحسابات، وأعمال الصيانة والخدمات المتعلقة

بالحواسيب، وإيجار أماكن العمل. على أن الزيادة الأهم تتعلق بارتفاع الاحتياجات المقترنة بنقل الصندوق إلى أماكن عمل جديدة.

٦ - وتشمل تغييرات ملاك الموظفين إنشاء ست وظائف جديدة، وإعادة تصنيف خمس وظائف، وتحويل وظيفتين مؤقتتين إلى وظيفتين ثابتتين لمواجهة الزيادة في الأنشطة المقترنة بالزيادة الإجمالية في عدد المشاركين والمستفيدين. ويتصل ارتفاع تكاليف مراجعة الحسابات بخطة العمل الشاملة التي اقترحها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. أما الاحتياجات المتزايدة في إطار أعمال الصيانة والخدمات المتعلقة بالحواسيب، فتعزى إلى استعمال خدمات المركز الدولي للحساب الإلكتروني وتكلفة الخدمات الاستشارية.

٧ - وفيما يخص الاحتياجات المتعلقة بإيجار أماكن العمل، فقد كان ثمة افتراض عند إعداد تقديرات ميزانية الصندوق، بأن أمانة الصندوق ستُنقل إلى خارج الأمانة العامة للأمم المتحدة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ولذلك، كانت الاحتياجات المقدرة المتعلقة بإيجار أماكن العمل تشمل اعتمادات لاستئجار أماكن عمل للصندوق لمدة ٢٤ شهرا، على أساس معدل إيجار قدره ٥٩ دولارا للقدم المربع. بيد أنه استنادا إلى آخر المعلومات المتاحة، سيرجأ تاريخ نقل الصندوق إلى أوائل سنة ٢٠٠٤. وستنخفض أيضا الاحتياجات المتعلقة بإيجار أماكن العمل نظرا للإعفاء الذي قد يمنحه مالك العقار المرتقب من تسديد الإيجار لفترة تصل إلى ستة أشهر، بما في ذلك تخفيض معدل الإيجار إلى ٤٥ دولارا للقدم المربع.

٨ - وفي ضوء ما سبق، سينخفض المبلغ الإجمالي المنقح المطلوب من الأمم المتحدة والمذكور في الفقرة ٤ أعلاه ليصبح ٧٠٠ ٠٥٥ ١٣ دولار. وسيجري توزيع هذا المبلغ الإجمالي المنقح على الميزانية العادية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وعلى نحو ما ورد في الفقرة ١-٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سيفضي هذا التوزيع أن تأتي نسبة تقدّر بـ ٥٨ في المائة من الميزانية العادية وأن تتحمل الصناديق والبرامج النسبة المتبقية. بيد أنه يتعين زيادة النسبة المئوية المذكورة آنفا إلى ٦٥ في المائة، وذلك استنادا إلى آخر البيانات المتاحة عن عدد المشاركين في الصندوق والتي يتم على أساسها تحديد النسبة المئوية.

٩ - ولدى تطبيق معدل التوزيع المنقح، وهو ٦٥ في المائة، على الاحتياجات الإجمالية المنقحة البالغة ٧٠٠ ٠٥٥ ١٣ دولار، سيمثل مبلغ ٢٠٠ ٤٨٦ ٨ دولار (بمعدلات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) حصة الميزانية العادية المنقحة مقارنة بمبلغ ٣٠٠ ٨٩٦ ٦ دولار (بمعدلات ٢٠٠٤-٢٠٠٥) الوارد أصلا في الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي هذا الصدد،

ثمة حاجة إلى أن يدرج في الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مبلغ إضافي قدره ٩٠٠ ٥٨٩ ١ دولار، ويمثل هذا المبلغ الفرق بين حصة الميزانية العادية الموافق عليه سابقا والاحتياجات المنقحة.

ثالثا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة

١٠ - إذا وافقت الجمعية العامة على توصيات اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، فإن تقدير الاحتياجات الإجمالية المنقحة المطلوبة من الأمم المتحدة ستكون ٧٠٠ ٥٥٠ ١٣ دولار (بمعدلات ٢٠٠٤-٢٠٠٥). وستبلغ التكلفة التي ستتحملها الميزانية العادية من إجمالي احتياجات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قدره ٢٠٠ ٤٨٦ ٨ دولار، على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بتسديد المبلغ المتبقي إلى الأمم المتحدة وقدره ٥٠٠ ٥٦٩ ٤ دولار.

١١ - وعليه، إذا أقرت الجمعية العامة توصيات اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات، فستكون هناك حاجة إلى توفير اعتمادات إضافية قدرها ٩٠٠ ٥٨٩ ١ دولار في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وسيجري توفير هذه الاعتمادات من صندوق الطوارئ، ولذلك ينبغي، قبل الموافقة على أي زيادة في اعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، النظر في هذه الاعتمادات في سياق استعراض اللجنة الخامسة للبيان الموحد للبنود المحتمل توفير نفقاتها من صندوق الطوارئ.